

Distr.: General
3 February 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان من هيئة تنسيق المنظمات غير الحكومية فيما بعد بيجين - سويسرا، وهي
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

بعد مضي عشرين عاماً على التجربة الفريدة التي عشناها في بيجين خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، آن الأوان لتقييم مدى التقدم المحرز منذئذ.

وفيما يلي بعض النقاط التي تتوخى هيئة تنسيق المنظمات غير الحكومية فيما بعد مؤتمر بيجين - سويسرا من لجنة وضع المرأة أن تدرجها في استنتاجاتها:

- ينبغي الإقرار بالتقدم المحرز في كل دولة من الدول الأعضاء. ويلزم الاستناد إلى ذلك التقدم في إطار عملية متابعة تنفيذ منهاج عمل.

- إن المساواة الكاملة لم تتحقق بعد في أي بلد. وينبغي لكل دولة أن تنفذ منهاج عمل بيجين تنفيذاً كاملاً، مهما كان مستوى التنمية فيها. وينبغي الإقرار بحقوق الإنسان لكل شخص، بصرف النظر عن جنسه، مع القضاء على جميع أشكال التمييز.

- إن تنفيذ منهاج عمل بيجين ينطوي على ضرورة تكيف المجتمعات المحلية من أجل التصدي للتحديات النمطية المرتبطة بالتقاليد المحلية، مما يشمل مثلاً تقييم جميع الإجراءات تقييماً يراعي المنظور الجنساني، مما يساعد على بلوغ هدف محدد هو التخلص من جوانب عدم المساواة القائمة بين المرأة والرجل في برنامج التنمية المستدامة المقبل لما بعد عام ٢٠١٥، والمتوقع أن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

- يجب على الدول أن تستثمر الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وإذا كانت الدول تعتمد على هيئات المجتمع المدني في تنفيذ بعض المهام أو في المساعدة على إرساء الآليات المؤسسية اللازمة للنهوض بالمرأة، فإن عليها أن تضمن الاستدامة الهيكلية والمالية لتلك الهيئات. ذلك لأن النظام القائم على دعم المشاريع أو الخدمات لا يتيح لتلك الهيئات العمل باستقلال، وهو عنصر أساسي للتعاون الحاسم والفعال.

ولقد حان الوقت الآن للمضي لما وراء مناقشة التنمية وحقوق الإنسان، والتوقف عن انتقاد نص منهاج عمل بيجين وعن مراجعة فقرات معينة منه اعتراضاً على صياغة نص معتمد. وآن الأوان أيضاً لتنفيذ منهاج العمل دون تلكؤ، واتخاذ أي تدبير يستلزمه تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

والمرأة تعاني في عالمنا اليوم من نكسات عميقة. والإعلانات الفظيعة التي تصدرها الجماعات المسلحة في العراق وسوريا ونيجيريا ما هي إلا الجزء البائن من حركة أشد غدراً ورسوخاً في أعماق حتى أكثر المجتمعات انفتاحاً وتقدماً.

حان الوقت إذن للعمل وتحديد التأكيد على أهمية منهاج العمل للعالم أجمع وواقعيته في عام ٢٠١٥. ومطالبنا تستند إلى تجربتنا في سويسرا. فبلدنا ربما يبدو وكأنه فردوس حقيقي ولكن حقوق المرأة وظروفها لا تتوقف على مستوى التنمية في بلدها فحسب.

والمساواة تحققت، بالطبع، فيما يخص التدريب والتعليم، فعدد الخريجات الجامعيات يفوق منذ بضع سنوات عدد الخريجين الذكور. ومتوسط المستوى المعيشي للمرأة في سويسرا يعلو بالطبع عن مستوى معيشة المرأة في بلدان أخرى. وصحيح أن حصول المرأة على الرعاية الأساسية مضمون في بلدنا، وأن كل من حكومتنا الوطنية وحكوماتنا الإقليمية اتخذت خطوات فعلية عديدة من أجل النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

ولكن عدم المساواة مازال قائماً في كل مجال من المجالات ذات الأهمية التي يتضمنها منهاج العمل. وقد أقرت الحكومة السويسرية نفسها بهذه الحقيقة في تقريرها الذي وجهته إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سياق التحضير للدورة الحالية للجنة وضع المرأة.

وترتبط جوانب عدم المساواة هذه ارتباطاً شديداً بالقوالب النمطية الراسخة بعمق في مراجعنا الجماعية، والتي يكثر أن نجهلها. ويكثر أيضاً أن تشجع عليها وسائل الإعلام، التقليدية منها والحديثة، كالشبكات الاجتماعية. حيث تتنافس محاولات إبراز أدوار المرأة النموزجية وقدراتها النفوذية مع الإفراط في التركيز على إبراز الجوانب الجنسية للنساء والفتيات. وقد أخذت البرلمانيات السويسريات في الشكوى مرة أخرى من التعليقات غير الملائمة التي يديها بعض زملائهم الذكور مع لا مبالاة تامة من جانب أعضاء البرلمان الآخرين. وفي الحين نفسه، تصعب استبانة العنف الجنساني في ثقافة تعتقد أنها تخلصت من جميع جوانب اللامساواة بين الرجل والمرأة. كما تتأثر المرأة أيضاً بالقوالب الجنسانية لدى اتخاذها قرارات تتعلق بالمهنة، ومدى الوقت الذي تخصصه للعمل، ومشاركتها في توفير الرعاية دون أجر (في إطار الأسر والمجتمعات) والحصول على أجر متساو مع أجر الرجل (رغم ما نصّ عليه بوضوح الدستور السويسري منذ عام ١٩٨١ والقانون الاتحادي منذ عام ١٩٩٦).

ولكن جوانب عدم المساواة تلك ترتبط أيضاً بحقيقة أخرى، وهي أن المساواة بموجب القانون لا تعني بالضرورة وجود مساواة في المجتمع. إذ رغم الحماية التي تضمنها للمرأة طائفة شاملة من الصكوك القانونية، فإن تلك النصوص لا تنفذ على الدوام. وهو ما يلاحظ، على سبيل المثال، في حالات العنف المتزلي، حيث يجري أحياناً التوقف عن متابعة الإجراءات القضائية بالرغم من التزام السلطات بالمقاضاة بحكم المنصب، أو في حالات الاتجار بالأشخاص واستغلالهم، حيث لا يتم التعرف على الضحايا أحياناً إلا عندما يشعر المسؤول الرسمي عن القضية بالرأفة تجاه أولئك الضحايا. وتوضح اللامساواة بصفة خاصة في مجال الأجور، إذ لا توجد بنود كافية للمقارنة بين الأجور مما يتيح للمرأة رفع قضية قانونية، كما لا يتوفر للدولة السويسرية أيضاً ما يكفي من

موارد لإجراء بحوث اقتصادية منتظمة. ففقدرة المكتب الاتحادي المعني بالمساواة بين الجنسين تقتصر على دراسة عدد قليل من هذه الحالات في كل سنة، وهي لا تتجاوز الحالات المتعلقة بالشركات التي تباع خدمات للاتحاد السويسري. مع ذلك، قرر المجلس الاتحادي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ اتخاذ تدابير جديدة لضمان المساواة في الأجر على نطاق سويسرا الشامل.

وما زالت المرأة تعاني من التمييز الذي يعوقها عن بلوغ وظائف اتخاذ القرار في كلا القطاعين العام والخاص. والشركات التي يتضح تخلفها في هذا الصدد تنذر بأن المرأة لا تفعل ما يكفي لبيان قدراتها ورغبتها في شغل مثل تلك الوظائف، وإن إقناع المرأة لا يتم بسهولة. وهذه التذرعات تكشف بوضوح مدى ما يتوقع من المرأة من تقليد لسلوك الرجل لكي تنال وظائف المسؤولية، ويكشف أيضاً عن نقص الاهتمام بحقيقة التباين بين المرأة والرجل في أسلوب تحليل الأوضاع والاستجابة للطلبات ومعالجة السلطة. كما يتعلق هذا الأمر أيضاً بمسألة القوالب النمطية وتحديد أدوار الجنسين. وبالمثل، فثمة تشكك في ذكورة الرجل الذي يرغب في العمل في مهنة يغلب عمل النساء فيها.

ومراعاة المنظور الجنساني في تقييم الأنشطة العامة، التي تروج لها سويسرا في سياساتها الخارجية، مازالت غير مطبقة حتى في سويسرا نفسها، باستثناء حفنة من المدن وإدارة اتحادية واحدة. وتطبيق هذا التقدم الهيكلي الهام المنبثق عن مؤتمر بيجين لم يحقق نجاحه بعد سواء على مستوى الحكومة الوطنية أو على مستوى الحكومات الإقليمية في سويسرا. وقد أنشأت أقاليم ومدن سويسرا مكاتب وإدارات معنية بالمساواة استجابة لخطة عمل سويسرا الوطنية. ولكن إجراء عدد من التخفيضات في الميزانية أدى إلى دمج بعض تلك المكاتب والإدارات مع مكاتب أخرى، أو حتى إغلاقها. مع ذلك، فقد ذكرت المحكمة الاتحادية بأن تلك الكيانات تندرج في نطاق الالتزام بتطبيق الأحكام الدستورية بشأن المساواة بين الجنسين، وبأن ذلك التطبيق يقتضي أحياناً اتخاذ تدابير مؤسسية وتنظيمية.

وقد دفع استحداث بعض الآليات المؤسسية بالسياسيين والهيئات الإدارية للتطلع إلى مشاركة واسعة من جانب المجتمع المدني. وهناك في المجتمع السويسري عدد كبير من الرابطات، والهيئات التي تدافع عن حقوق المرأة هي في الغالب رابطات لا تتلقى سوى دعماً مالياً صغيراً. ونظراً لأن الوسائل المالية المتوفرة للنساء تقل عادة عن تلك الوسائل المتوفرة للرجال، فهن بالتالي غير قادرات على توفير حجم كبير من الدعم المالي للعمل الذي تقوم به الرابطات التي ينتمين إليها، لذا فإن تلك الرابطات تعاني من نقص التمويل، وهي بحاجة إلى التمويل الأساسي الذي يمكنها من تجسيد توقعات أعضائها وتوقعات الاتحاد السويسري.